مجلة القانون والعلوم البيئية

e ISSN 0744 – 2992 – ISSN2830-9804

المجلد : 03 - العـدد: 01 (2024)، ص 724- 740

ظاهرة تغير المناخ وأثرها على الأمن الإنساني: إشكالية اللاجئين البيئيين

The phenomenon of climate change and its impact on human security : Environmental Refugee Problem

اميرة بوزار قوادري

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية –جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، **amirakouadri86@gmail.com**.

تاريخ الاستلام: 2023/08/31 تاريخ القبول 28 / 09 / 2023 تاريخ النشر: 2024/04/01

ملخص:

اللاجئون البيئيون هم أفراد لم يعد بإمكانهم كسب رزق آمن في دولهم بسبب الجفاف وانجراف التربة والتصحر وإزالة الغابات وغيرها من المشاكل البيئية، إلى جانب المشاكل المرتبطة بالضغوط السكانية والفقر المدقع، ما يدفعهم إلى البحث عن ملاذ آمن في مكان آخر، إذا لم يتم التعامل مع ظاهرة تغير المناخ فقد تصبح أكبر مصدر للمعاناة الإنسانية.

تسعى هذه الدراسة للإجابة على إشكالية أساسية تتعلق بطبيعة العلاقة بين ظاهرة اللجوء البيئي والأمن الإنساني من خلال دراسة العلاقة بين ظاهرة تغير المناخ والأمن الإنساني، وذلك عبر التعرض لمفاهيم تغير المناخ، واللجوء البيئي، وتأثير ظاهرة تغير المناخ واللجوء البيئي على الأمن الإنساني.

كلمات مفتاحية: تغير المناخ، الأمن الإنساني، اللاجئين البيئيين، الهجرة البيئية، الأمننة.

Abstract:

Environmental refugees are individuals who can no longer earn a safe livelihood in their States because of drought, soil drift, desertification, deforestation and other environmental problems, along with problems associated with population pressures and extreme poverty, leading them to seek safe haven elsewhere, if climate change is not addressed, it could become the largest source of human suffering.

This study seeks to answer a fundamental problem relating to the nature of the relationship between the phenomenon of environmental asylum and human security by examining the relationship between climate change and human security.

Keywords: environmental refugees; human security; climate change; environmental migration; securitization.

1– مقدمة

يهدد تغير المناخ حياة وسبل عيش ملاين الأشخاص، فالكوارث الطبيعية والتدهور البيئي وأنماط الطقس القاسية تؤثر على المحاصيل الزراعية وتستنفد مصائد الأسماك وتقوض سبل العيش وتحفز الأمراض المعدية، وتتلاقى الاتجاهات الديمغرافية والهجرة والتوسع الحضري السريع مع تغير المناخ، مما يزيد من المخاطر بالنسبة لأولئك الأكثر ضعفا، كما يعتبر تغير المناخ «مضاعف للتهديدات»، ففقدان الأراضي وسبل العيش، في ظل الفقر المستمر والتشرد وغير ذلك من أوجه انعدام الأمن، يمكن أن يؤدي إلى التنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة ويؤجج التوترات الاجتماعية .

تعد الهجرة البيئية هي من أكثر عواقب تغير المناخ خطرا، تؤثر العديد من العوامل على قرار الأشخاص بالانتقال، لكن التجربة حتى الآن حددت سببين مهيمنين: الحاجة إلى الأمن الاقتصادي و/أو تهديد سلامة الأفراد، وبهذه الطريقة ينخرط الأمن الإنساني في كلا السببين من خلال التحرر من الخوف (الصراعات والعنف الذي ترعاه الدولة) والتحرر من الفاقة (الفقر والشواغل الإنمائية والقضايا الاقتصادية)، وهما عنصران أساسيان من عناصر الأمن، و تعتبر العوامل البيئية، مثل تغير المناخ ، العامل الثالث الذي يؤثر على أنماط الهجرة وتصنف الأنماط الجديدة للهجرة هؤلاء الأشخاص على أنهم لاجئون بيئيون.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق تحاول هذه الدراسة الإجابة على إشكالية أساسية ما مدى تأثير ظاهرة تغير المناخ على الأمن الإنساني من خلال تضاعف اللاجئين البيئيين؟

الأسئلة الفرعية :

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية

ماهي مخاطر ظاهرة تغير المناخ؟

كيف تؤثر ظاهرة تغير المناخ على الأمن الإنساني؟

كيف يساهم اللجوء البيئي في تهديد الأمن الإنساني؟

كيف يسهم الأمن الإنساني في معالجة ظاهرة تغير المناخ واللجوء البيئي؟

فرضيات الدراسة:

تؤثر ظاهرة تغير المناخ على الأمن الإنساني من خلال تأثير في ابعاده المختلفة

ان معالجة ظاهرة اللجوء البيئي تكون من خلال تبني نهج الأمن الإنساني

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مخاطر ظاهرة تغير المناخ على الأمن الإنساني من خلال التركيز على الظاهرة اللجوء البيئي ورصد الأهداف الخفية وراء محاولة أمننة ظاهرة تغير المناخ ووضعية اللاجئ البيئي في القانون الدولي

منهج الدراسة: نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات.

2. تغير المناخ وأبعاد الأمن الإنساني

1.2 ظاهرة تغير المناخ:

يقصد بالتغير المناخ التحولات طويلة الأجل، سواء في درجات الحرارة أو أنماط الطقس بشكل عام وقد تكون هذه التغيرات طبيعية أو نتيجة الأنشطة البشرية مثل الوقود الأحفوري والذي يسبب انبعاث غازات على تكوين غطاء حول الكرة الأرضية وبالتالي تحبس درجات الحرارة ورفعها في ذلك الوقت.[1]

تعد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ لعام 1992 المرجع القانوني الأول لكل ما يتعلق بحماية المناخ على الصعيد الدولي، كما تعد إطارا دوليا مشتركا للتصدي لأسباب ونتائج تغير المناخ، وقد خصصت المادة الأولى منها تعريفات خاصة بهذا الشأن، ولكن لم تعرف المناخ بل عرفت تغير المناخ في الفقرة الثانية(من المادة الأولى) بأنه " تغيرا في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف جوي العالمي، والذي يمكن ملاحظته بالإضافة إلى تقلب المناخ الطبيعي على مدى فترات زمنية متماثلة، فهي تميز بين التغير الطبيعي والتغير بسبب عوامل بشرية.[2]

ويعرف تغير المناخ حسب الهيئة الدولية الحكومية المعنية بتغير المناخ بأنه" تغير في حالة المناخ يمكن تحديده من خلال تغيرات وسطه و/أو تقلب خصائصه، ويستمر لفترة طويلة، عادة ما تكون عقودا أو فترات أطول" ويشير إلى أي نشاط بشري.[3]

1.1.2أسباب تغير المناخ: يعود تغير المناخ إلى مجموعة من الأسباب

–طبيعية: تتمثل الأسباب الطبيعية في:[4]

–ثورات البراكين حيث ينبعث منها الغازات الدفيئة بكميات هائلة مثل: بركاني ايسلندا وتشيلي.

–العواصف الترابية في الأقاليم الجافة وشبه الجافة التي تعاني من تدهور الغطاء النباتي وقلة الزراعة والأمطار.

–ظاهرة البقع الشمسية وهي ظاهرة تحدث كل 11 عام تقريبا نتيجة اضطراب المجال المغناطيسي للشمس مما يزيد من الطاقة الحرارية للإشعاع الصادر منها.

–الأشعة الكونية الناجمة عن انفجار بعض النجوم حيث تضرب الغلاف الجوي العلوي للأرض وتؤدي لتكون الكربون المشع.

ب–اصطناعية:[5] وهي المسببات الناجمة عن الأنشطة البشرية وترتبط بالنمو السكاني المتزايد بالعالم مثل:

–الغازات المنبعثة من الصناعات المختلفة كتكرير النفط وإنتاج الطاقة الكهربائية ومعامل إنتاج الاسمنت ومصانع البطاريات.

–عوادم السيارات والمولدات الكهربائية.

–نواتج الأنشطة الزراعية كالأسمدة والأعلاف وعمليات إزالة الغابات والأشجار التي تعتبر أكبر مصدر لامتصاص غازات الاحتباس الحراري غاز ثاني أوكسيد الكربون.

–الغازات المنبعثة من مياه الصرف الصحي الذي يعتبر أكثرا بعشرة أضعاف من غاز ثاني أكسيد الكربون.

2.1.2مخاطر تغير المناخ:

حسب تقرير الأمن المشترك لسنة 2022 يواجه العالم تهديدًا وجوديًا جديدًا في شكل أزمة المناخ، وللمخاطر المتصلة بالمناخ آثار بعيدة المدى على صحة البشرية، إذ يؤثر على حياة الناس في جميع أنحاء العالم ويؤدي ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى تأجيج الجفاف وحرائق الغابات، كان شهر جويلية 2021 أكثر الشهور حرارة على الإطلاق، والعقد الماضي هو الأكثر سخونة ، إن الطقس القاسي مثل العواصف والفيضانات، يهدد حياة الناس وسبل عيشهم ويعرض ملايين الناس لانعدام الأمن الغذائي والمائي الحاد ولا سيما في أفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية والدول الجزرية الصغيرة النامية وفي القطب الشمالي، إذا لم يتم التعامل مع تغير المناخ، فسوف يلقي بظلاله على بقاء البشرية، وهناك العديد من التحديات البيئية الرئيسية الأخرى المرتبطة بأزمة المناخ. التنوع البيولوجي وفقدان الموائل، وإفقار أولئك الذين تمكنوا في السابق من العيش على الأرض، ليست سوى بعض الأمثلة. ستستغرق الآثار الأخرى لتغير المناخ، مثل ارتفاع مستويات سطح البحر، وقتًا أطول حتى تتكشف.[6]

عندما تصبح المشاكل البيئية – مثل نقص المياه – كبيرة جدًا، فإن النتيجة هي الاضطرابات الاجتماعية والصراع والحرب، فهناك تداخل مقلق بين التدهور الإيكولوجي والصراع، فمن بين 15 دولة تواجه أسوأ التهديدات الإيكولوجية في العالم، توجد حاليًا في صراع، في غضون ذلك، بحلول نهاية عام 2020، أدى الصراع إلى نزوح 34 مليون شخص قسراً من بلدانهم الأصلية، من هذا المجموع، جاء 68 في المائة من 30 دولة وصفها معهد الاقتصاد والسلام بأنها «نقاط بيئية ساخنة ».[7]

ويشكل تغير المناخ عاملا مضاعفا للمخاطر، حيث يعزز تغير المناخ عدم المساواة، ويزيد من انعدام الأمن، ويزعزع العلاقات القائمة، ويغذي الهجرة القسرية، ويزيد المنافسة على الموارد الرئيسية والنادرة، ومع ذلك، فإن نشاط وتصميم حركة تغير المناخ على مدى السنوات القليلة الماضية قد وحد السكان والدول. هناك الآن زخم للتعاون المناخي، الذي تحركه قوة الناس. ويتيح تغير المناخ فرصة فريدة لحشد العمل الجماعي سعيا إلى تحقيق السلام العالمي.[8]

2.2 تغير المناخ وابعاد الأمن الإنساني

يعد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول من أضفى الطابع الرسمي على مفهوم الأمن الإنساني، ويبدأ تقرير بنقد قوي لمفهوم التقليدي للأمن والذي أهمل المخاوف المشروعة للناس العاديين الذين يبحثون عن الأمن في حياتهم اليومية، ويعرف الأمن الإنساني أنه" السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والقمع"، و "الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمؤذية في أنماط الحياة اليومية"، كما يشير إلى سبعة أبعاد تتعلق بهذا المفهوم: الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، والأمن المجتمعي، والأمن السياسي، ويعلن واضعو مشروع القرار أنهم غير مهتمين بتحديد الحدود الدقيقة لمفهوم الأمن الإنساني، الذي ينبغي أن يظل شاملا ومتكاملا.[9]

1.2.2تغير المناخ والأمن السياسي: هناك جدال أكاديمي مستمر حول إذا ما كانت العوامل البيئية تساهم بشكل كبير في انعدام الأمن، اندلا ع الصراعات والحروب الأهلية أم أن العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية هي المهيمنة، يرفض البعض وجهة النظر المبسطة للعلاقة الأحادية السببين بين التغيرات المناخية وانعدام الأمن وحدوث الصراعات باعتبارها علاقة اختزالية للغاية ولا يمكن التحقق منها إلى حد كبير بسبب التفاعل بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ومع ذلك هناك أدلة قوية

على أن التغيرات المناخية قد أثرت على حدوث اضطرابات وصراعات في عدد من الدول، وأشارت عدة نظريات أبرزها نظرية الأمن البيئي–أنه بتحليل معدل تزامن اندلاع الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية يثبت أنها مرتفعة بشكل استثنائي في المجتمعات المنقسمة عرقيا كالمجتمعات الآسيوية والافريقية، وأن حدوث الكوارث المرتبطة بالمناخ يعزز احتمالية اندلاع الصراعات.[10]

2.2.2تغير المناخ والأمن العسكري: أسهم تغير المناخ وتداعياته على شتى الأصعدة في ضوء ازدياد المشهد الأمني تعقيدا في تغير المنظور العسكري لقضايا البيئة والمناخ وسبل التعاطي معها، فإنه بات ينظر لتغير المناخ بوصفه تهديدا عسكريا، وبلغ الأمر حد تنامي مخاطر عسكرة المناخ، وهو ما يثير المخاوف جراء إمكانية تحول المناخ إلى مجال جديد للحروب والنزاعات المسلحة، وقد تم توظيف ذلك الأمر بالفعل من خلال الجيش الأمريكي خلال الحرب الفيتنامية حينما تلاعبت الولايات المتحدة الأمريكية بالمناخ عبر تقنيات الاستمطار لإلحاق الضرر بالجيش الفيتنامي حينها، ونتيجة لذلك تبلورت اتفاقية حظر استخدام تقنيات التعديل البيئي لأغراض عسكرية أو عدائية من قبل الأمم المتحدة في عام 1976 ودخلت حيز التنفيز عام 1978.

هذا بالإضافة إلى المخاطر التي قد تنجم عن تغير المناخ وتلقي بظلالها على القدرات العسكرية للجيوش خصوصا بالمجال البحري، في ظل ارتفاع منسوب مياه البحار وتزايد ذوبان الجليد، الأمر الذي قد يؤثر بالسلب على الوحدات والقواعد العسكرية البحرية للدول، فضلا عما قد تؤثر به تغير المناخ على جاهزية الجيوش وقدرتها على تنفيذ العمليات المختلفة بفعل التأثير الذي قد تتعرض له البنية التحتية العسكرية والقواعد والإمدادات واللوجستيات، إلى جانب التغييرات التي قد يشهدها مسرح العمليات بفعل تغير المناخ بما يزيد العمليات العسكرية وكذلك الإنسانية والإغاثية صعوبة في ظل تنامي الضغط الناجم عن التغيير البيئي والمناخي، وما قد يصاحبها من كوارث طبيعية.[11]

ومن ناحية أخرى تتزايد المخاوف جراء تأثير الأنشطة العسكرية على تغير المناخ بموجب إسهامها في تزايد معدل الانبعاثات، فوفقا لتقديرات منظمة علماء من أجل المسؤولية العالمية ومرصد الصراعات والبيئة، فإن الجيوش العالمية مسؤولة عن حوالي 5.5% من إجمالي الانبعاثات عالميا، ومن ثم بات للجيوش دور مهم ومسؤولية في التصدي لخطر تغير المناخ والكوارث الطبيعية. بفضل قدرة الجيوش على تحقيق الإنذار المبكر ومعاونة المؤسسات المدنية في أعمال الإغاثة والتدخلات الإنسانية المختلفة للتخفيف من وطأة آثار الكوارث المناخية.[12]

3.2.2تغير المناخ والأمن البيئي: إن العواقب الأمنية لتغير المناخ واضحة، تظهر تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن تغير المناخ سيؤدي إلى نمط متزايد من الضعف بالنسبة لنسبة متزايدة من سكان العالم بطريقة تقوض التحرر من الفاقة وحرية العيش بكرامة، سيتعرض مئات الملايين من الناس لضغوط مائية أشد ؛ وسينخفض إنتاج الحبوب في معظم خطوط العرض على المدى الطويل ؛ وسيكون ملايين آخرون عرضة للظواهر الجوية الشديدة مثل الجفاف وموجات الحر والكوارث الطبيعية مثل الفيضانات وسيكون هناك عبء صحي متزايد من الزيادات في سوء التغذية والأمراض المعدية.[13]

ومع ذلك، بالنسبة للجزء الأكبر، تم تهميش أوجه انعدام الأمن الإنساني الحقيقية ونقاط الضعف التي يعاني منها الناس في مواجهة تغير المناخ في مناقشات الأمن المناخي، لقد تم تأمين تغير المناخ، لكنه لم يكن «أمنًا بشريًا»، فغالبًا ما يتم تقديم تغير المناخ

على أنه مضاعف للتهديد من شأنه أن يرهق قدرات المجتمعات على التكيف ويخلق أو يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار السياسي من خلال الاضطرابات المدنية والعنف بين الطوائف والتطرف السياسي وربما فشل الدولة، ولا تزال مشكلة الأمن البيئي تركز على الحفاظ على النظام والاستقرار وحماية (أو تأمين) القيم المرتبطة بقيام الدولة: الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية والنظام الداخلي.[14]

4.2.2تغير المناخ والأمن الغذائي: إن نتائج التغيرات المناخية الأخيرة من موجات جفاف شديدة وأعاصير وموجات حر غير مسبوقة جعلت هذه الظاهرة عالمية وجعلتها على رأس القضايا التي تشغل العالم بأكمله حيث أن نتائجها واثارها السلبية عانت منها كافة الدول وتسببت في حدوث مجاعات نظرا لتأثيراتها السلبية على الإنتاج الزراعي ، الزيادة المتوقعة في درجات الحرارة سيؤدي إلى تغير في نمطها الموسمي والذي سيؤدي بدوره إلى نقص الإنتاج الزراعي لبعض المحاصيل التي تنمو في درجة حرارة معينة، السبب الثاني هو الإجهاد المائي وهذا السبب يحوي بداخله العديد من المشكلات الأخرى المرتبطة به، كما من الممكن أن تتغير خريطة الأمن والإنتاج الغذائي في العالم حيث إن مناطق الإنتاج الزراعي والحيواني من الممكن أن تنتقل إلى أماكن أخرى في العالم تكون أكثر تكيفا ومرونة مع التقلبات المناخية.[15]

5.2.2التغير المناخي والأمن الاقتصادي

ترتبط الأبعاد الاقتصادية بما يصاحب التغييرات المناخية من نقصان المساحات المزروعة وما يصاحبها من تزايد في أعداد الفقراء وفقدان فرص الأعمال، فوفقا ل Global Climate Risk Index 2021 خلال الفترة من 2000 إلى عام 2019 بلغت الخسائر الاقتصادية عالميا نحو2.56 ترليون دولار، وذلك كنتيجة مباشرة لأكثر من 11 الف حادثة مناخية حادة، ومن المتوقع أن تصل تكلفة التكيف العالمي بحلول 2030 إلى ما بين 140 و300 مليار دولار سنويا، وبحلول عام 2050 من المتوقع أن تصل التكلفة إلى ما بين 280 و500 مليار دولار، ووفقا للبنك الدولي، فمن شأن عدم اتخاذ حلول عاجلة لمواجهة تداعيات التغير المناخي أن يسهم ذلك في دخول 100 مليون شخص جديد ضمن دائرة الفقر على مستوى العالم.[16]

6.2.2التغير المناخي والأمن الصحي

عرف تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة 1994، الأمن الصحي أنه حماية الناس من الأمراض وأسلوب عيش الصحي، يرتكز على تقليل التهديدات الصحية للفرد والمجموعة كالأمراض المعدية والأوبئة، نقص التغذية وانعدام أو صعوبة الحصول على الرعاية الصحية اللازمة، ما يتطلب نظام صحي لائق تساهم فيه جميع شرائح المجتمع ويكون على أتم الاستعداد للتعامل مع الأزمات الصحية.[17]

بالرجوع إلى التقرير الصادر عن منظمة الصحة العالمية المتعلق بحماية الصحة من تغير المناخ، المصادف لليوم العالمي للصحة 2008 أعربت على أن تغير المناخ أصبح يهدد الصحة بطرق أساسية وكنتيجة للاحتباس الحراري العالمي، حيث آثار الظواهر الجوية الشديدة كزيادة حدوث الأعاصير والفيضانات ونوبات الجفاف وموجات الحر ستكون فجائية وذات وقع شديد، ومن شأن كلتا النزعتين أن تؤثر على بعضها البعض بموجب الصحة الأساسية الهواء، الماء، الغذاء والمأوى والسلامة من المرض، وبالرغم من أن العالم ككل يشهد هذا التغيير المناخي إلا أن عواقبه تمس بالأخص الدول النامية والجزرية الصغيرة.[18]

7.2.2التغير المناخي والأمن المجتمعي:

حدد تقرير التنمية البشرية مفهوم أمن المجتمع المحلي في الحفاظ على الهوية المجتمع والبقاء الثقافي له. فمفهوم الأمن المجتمعي يركز على قدرة المجتمع على الحفاظ على نماذجه التقليدية من لغة وثقافة وهوية وعادات، ويرى باري بوزان، أن أهم مصدرين من مصادر تهديد الأمن المجتمعي، هما الهجرة والصراع بين أبناء الإثنيات والعرقيات المختلفة أو ما يطلق عليه " الهويات المتصارعة"، حيث ينبع من الهجرة خوفا من التغيير المستقبلي في تركيبة السكان، كما أن الصراع بين الإثنيات المختلفة يؤثر على تماسك المجتمع ومن ثم يؤثر على الأمن المجتمعي، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى اللاجئين البيئيين فقد أسهمت التغيرات المناخية الحادة في اضطرارا الملايين لمغادرة أماكن إقامتهم الأصلية بحثا عن فرص اقتصادية أكثر استقرارا، ووفقا لمركز رصد التشرد الداخلي، فقد تعرض 28 مليون شخص للتشرد الداخلي في عام 2018، وأحد الأسباب الرئيسية لذلك هي التغيرات المناخية والتعقيدات المصاحبة لها.[19]

3. اللجوء البيئي ومقاربة الأمن الإنساني

1.3 مفهوم اللاجئين البيئيين:

تُعرِّف اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951 اللاجئ بأنه الشخص الذي يُجبر على المغادرة... «لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو الرأي السياسي».[20]

وهناك مجموعتان من الآراء بشأن التعريف الوارد في اتفاقية اللاجئين، تشجع المدرسة المحافظة بقوة على عدم توسيع تعريف اتفاقية اللاجئين ليشمل اللاجئين البيئيين، وتتمثل إحدى الحجج الداعية إلى عدم الإدراج في أن الاتفاقية لم توضع في الاعتبار «اللاجئون البيئيون»، ولا يمكن تفسيرها على أنها تشمل هؤلاء الأشخاص، بيد أن تاريخ الاتفاقية ذاته يشير إلى ضرورة توخي المرونة في تعريف اللاجئ، وهذا دليل على حقيقة أن تعديل تعريف اللاجئ للاعتراف بضحايا الكوارث البيئية المحددة اليوم كلاجئين سيكون متسقًا مع الغرض من القانون الدولي للاجئين، ثانيا، بسبب اتساع نطاق أسباب التشرد البيئي، يتعذر الوصول إلى تعريف دقيق لمصطلح «اللاجئين البيئيين»، وهناك رأي مفاده أن المهاجرين القسريين بيئيا ليسوا «لاجئين» لأنهم إما لا يزالون داخل بلد جنسيتهم أو يفلتون من الضغوط البيئية بدلا من الاضطهاد المذكور، لذلك فإن التفسير الحرفي للتعريف الحالي لا يوفر مجالاً لإدراج اللاجئين البيئيين.[21]

تقترح المدرسة الليبرالية أنه يمكن حماية اللاجئين البيئيين من خلال توسيع التعريف بما يتماشى مع تفسير وتطوير حقوق الإنسان، وذلك لأن اتفاقية اللاجئين تعترف بأن وضع اللاجئ ناتج عن الحرمان من حقوق الإنسان، وحتى اتفاقية اللاجئين تعترف بالحق في التماس الأمان، على النحو الوارد في المادة 14 (أولاً) من الإعلان العالمي للحقوق الإنسان، وبالإضافة إلى ذلك، يعترف كلا العهدين «بالحق الأصيل لجميع الشعوب في التمتع بثرواتها ومواردها الطبيعية واستغلالها بشكل كامل وحر» و «لا يجوز بأي حال من الأحوال حرمان شعب من وسائل عيشه» .[22]

يعترف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بتغير المناخ باعتباره تحديًا إنمائيًا حاسمًا لأنه له آثار هائلة على مجموعة كاملة من الاهتمامات الإنمائية مثل الفقر وسبل العيش والأمن الغذائي والصراع والتماسك الاجتماعي، تدرك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تغير المناخ «يزيد من حجم وتعقيد الحركة البشرية والتشرد في المنطقة»، ومع ذلك، فإن وكالتي الأمم المتحدة لا تعترفان رسميًا بـ «اللاجئين البيئيين»، في المقابل، في قمة الأمم المتحدة للأرض عام 1992، حث رئيس ملديف آنذاك غايوم (Gayoom) المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات لإنقاذ شعب ملديف، ادعى غايوم(Gayoom) أن دولتهم الجزرية الصغيرة التي يبلغ عدد سكانها حوالي 250.000 شخص ستصبح أول لاجئ بيئي في العالم.[23]

قدم عصام الحناوي مصطلح «اللاجئ البيئي» لأول مرة في عام 1985 كجزء من وثيقة أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يصف الحناوي اللاجئين البيئيين هم أشخاص «أُجبروا على مغادرة موطنهم التقليدي، مؤقتًا أو دائمًا، بسبب اضطراب بيئي ملحوظ (طبيعي و/أو ناتج عن الإنسان) عرّض وجودهم للخطر و/أو أثر بشكل خطير على نوعية حياتهم...» ومع ذلك، منذ ظهور مصطلح «اللاجئ البيئي» لأول مرة، كان في قلب نقاش أكاديمي صاخب، يعتبر الكثيرون أن تعريف الحناوي غير مكتمل لأنه فشل في التمييز بين اللاجئين البيئيين وأنواع أخرى من المهاجرين.[24]

و صرح رئيس الجمعية العامة سرجان كريم في سنة 2008 أن موضوع «لاجئي المناخ» لم يعد مفهومًا – إنها حقيقة محزنة، كما أشار مفوض الأمم المتحدة السامي السابق لشؤون اللاجئين أنطو نيو غوتيريس(António Guterres) إلى أن التدهور البيئي الناجم عن تغير المناخ يفرض نزوحًا أكبر حيث أصبحت الموارد شحيحة بشكل متزايد، يمكن العثور على قبول المصطلح في الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة التي تعرف اللاجئ البيئي بأنه "شخص مشرد لأسباب بيئية، لا سيما فقدان الأراضي وتدهورها، والكوارث الطبيعية."[25]

في عام 2008، قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إنها لا تعترف بلاجئي المناخ أو البيئة لأن هذه الفئات غير مدرجة في قائمة اللاجئين القانونيين بموجب اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951. وهناك توافق في الآراء بين الوكالات المعنية، على ضرورة تجنب استخدام مصطلح «اللاجئ البيئي»، وفقًا لوكالات الأمم المتحدة هذه، فإن المصطلح مضلل ويمكن أن يقوض النظام القانوني الدولي لحماية اللاجئين، تخشى المفوضية من أن توسيع اتفاقية اللاجئين لتشمل «اللاجئين البيئيين» قد يقلل من حماية اللاجئين السياسيين التقليديين، علاوة على ذلك فإن المفوضية ليست مجهزة أو مصممة للتعامل مع مئات الملايين من اللاجئين من تغير المناخ، لأنها لا تمتلك الموارد الكافية.[26]

بالإضافة إلى تخوف وكالات الأمم المتحدة المشروع، فهناك تخوف أخر بالنسبة للدول التي تستقبل هذا النوع من اللاجئين من أن تكاليف الحماية واحتياجات إعادة التوطين ستتجاوز قدرتها، كما تخشى الدول الكبرى من أن هذا التدفق يمكن أن يعطل المناطق الهشة بيئيا، وهؤلاء اللاجئون يجلبون ثقافاتهم وعاداتهم المعيشية المختلفة، مما يؤدي إلى صراعات محتملة بين السكان المضيفين وطالبي اللجوء الذين يتنافسون على الموارد الطبيعية، من خلال توسيع أو تحديد تعريف اللاجئ البيئي، يمكن أن تحدث موجة صدمة على نطاق عالمي، وبالتالي، فإن الوضع الراهن حسبهم هو المفضل. بالإضافة إلى عدم اليقين بشأن كيفية التعامل مع العدد المتزايد من اللاجئين، هناك أيضًا مناقشات حول معنى مصطلح «اللاجئ البيئي». إحدى الحجج الواردة هنا؛ هي أن العديد من

التغييرات البيئية يسببها البشر في النهاية، وبالتالي فإن مصطلح «اللاجئ البيئي» مضلل، يميل هذا المصطلح إلى الإشارة إلى أن الطبيعة مخطئة، في حين أن البشر في الواقع متورطون بعمق في التغيرات البيئية.[27]

هذا ويعتبر التحول الحاصل من الهجرة البيئية إلى المناخية أكثر دقة بالنظر إلى النتائج المترتبة على التغيرات المناخية التي أصبحت تهدد الأمن الإنساني ما يبرر التدخل السريع إلى اتخاذ تدابير للتكيف تتماشى والمفهوم الجديد، ويظهر هذا من خلال مواقف المنظمات الدولية كاللجنة الدولية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في محاولة إيجاد وضع قانوني دولي للاجئ المناخي وكانت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين قد رحبت في 24 جانفي 2020 بقرار لجنة حقوق الإنسان الذي يدعو الحكومات والدول إلى أخذ التغير المناخي بعين الاعتبار قبل ترحيل طالبي اللجوء وهو حكم قد يعزز طلبات اللجوء السياسي على أساس التغير المناخي في المستقبل، ووصفت المفوضية القرار بالتاريخي قائلة أنه من شأنه أن يؤدي إلى فتح الباب أمام التزامات دولية خاصة لحماية اللاجئين على المدى البعيد بسبب تغير المناخ، كما سلطت الضوء إلى ما خلصت إليه لجنة حقوق الإنسان بشأن المخاطر المحدقة بالأفراد، وقالت" قد يكون من غير القانوني بموجب العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن ترحل الحكومات الأشخاص إلى بلدانهم حيث تعرضهم آثار تغير المناخ على مخاطر تهدد حياتهم أو تعيد أشخاص يتعرضون لخطر حقيقي كالمعاملة القاسية او غير الإنسانية أو المهنية".[28]

2.3 اللجوء البيئي ومخاطر الأمننة

يمثل تغير المناخ وزعزعة الاستقرار البيئي أكبر مشكلة جماعية في عالمنا، في حين أن الآثار المباشرة لتغير المناخ مفهومة، فإن الآثار الثانوية لتغير المناخ لا تزال غير مؤكدة، جادل مايرز(Myers) وكنتر(Kentargued) بأن اللاجئين البيئيين – الذين يطلق عليهم أيضًا «الشتات البيئي» و «لاجئو المناخ» – هم ظاهرة جديدة في الساحة العالمية. على الرغم من أن الإحصاءات المتعلقة بالأعداد الحالية للاجئين البيئيين محدودة، واعتبر مايرز(Myers) بأن أعداد اللاجئين البيئيين سيصل إلى 150 مليون بحلول عام 2050، أو 1.5٪ من سكان العالم المتوقعين في عام 2050 البالغ عددهم حوالي تسعة مليارات، في حين قدرت كريستيان إيد(Christian Aid) العدد بمليار، جادل جورليك(Gorlick) كذلك بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي توقع 50 مليون لاجئ بيئي بحلول عام 2060 في إفريقيا وحدها.[29]

إن الخطاب المتعلق بتغير المناخ تميز بالكثير من الأنكار والمعلومات المضللة، ولكن خلف الكواليس، تستعد الدول الغنية لما تعتبره صراعًا حتميًا مرتبطًا باللجوء البيئي، وعلى الرغم من قلة الأدلة التجريبية التي تربط بين تغير المناخ والهجرة إلى الشمال، فقد حول السياسيون الهجرة البيئية إلى قضية أمنية. على الرغم من أن الهجرة المناخية هي قضية أمنية، إلا أن الأمن القومي ليس هو المهدد بل الأمن الإنساني.[30]

1.2.3اللجوء البيئي والصراع

لن يكون تغير المناخ هو السبب الوحيد في الهجرة والصراع، ولكن يمكن أن يكون عاملا في المناطق التي تتسم بتوترات سياسية وإثنية واقتصادية، ومع ذلك، قبل أن نستكشف الروابط السببية بين الهجرة والصراع يجب علينا أولاً أن نسأل من سيضطر للهجرة بسبب تغير المناخ؟

محددات الهجرة

العامل الأول الذي يحدد ميل الناس للهجرة بسبب تغير المناخ هو الموقع الجغرافي، هناك أربع سمات رئيسية تحدد القدرة المادية للمنطقة على التكيف مع التغير المناخي، وتتمثل في الوصول إلى الأراضي الصالحة للزراعة والغابات والمياه العذبة وإمكانية زيادة الكوارث الطبيعية، و اليوم ترى أن العديد من المناطق النامية متخلفة بالفعل في هذه الفئات الأربع، على سبيل المثال، يوجد في أمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا أعلى معدلات إزالة الغابات، بينما يفتقر ما يقرب من نصف سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى المياه العذبة، وسينخفض الوصول إلى المياه العذبة والأراضي الصالحة للزراعة مع تزايد التصحر والتملح والجفاف بسبب تغير المناخ، علاوة على ذلك، من المرجح أن تتأثر هذه المناطق نفسها بالكوارث الطبيعية مما سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التشرد وندرة الموارد مما يؤدي إلى تفاقم الصراع.[31]

ومع ذلك، فإن الآثار المباشرة لتغير المناخ ليست فقط هي التي تحدد ميل الناس إلى الهجرة أو الانخراط في صراع الهجرة، من المهم أيضًا دراسة المرونة الاقتصادية كعامل محدد للهجرة، وستتمتع البلدان المتقدمة النمو بالقدرة الاقتصادية والتكنولوجية على التخفيف بشكل استباقي من آثار تغير المناخ وبالتالي خفض معدلات الهجرة الخارجية، وتتحدد المرونة الاقتصادية بحجم الاقتصاد الوطني وتنويعه وبالقدرة التكنولوجية. ومن ناحية أخرى، من المرجح أن تظهر الاقتصادات الوطنية القائمة على الزراعة واستخراج الموارد الطبيعية هجرة بيئية وصراعات، والاقتصادات القائمة على الموارد هي سمة من سمات الجنوب العالمي النامي. ونظرًا لأن غالبية المهاجرين بسبب المناخ سيكونون من الجنوب العالمي، فمن غير المرجح أن تكون الهجرة البعيدة شمالًا، لأن معظم المهاجرين لا يستطيعون تحمل تكاليف السفر، بسبب محدودية حركتها، سيتم احتواء الكثير من الصراع المرتبط بالهجرة المناخية في جنوب الكرة الأرضية، وعلى الرغم من هذا الواقع يواصل العديد من الأكاديميين وصانعي السياسات تصوير موجات هائلة من المهاجرين المتجهين شمالًا على أنها تهديد للأمن القومي وإذكاء لنيران الأنظمة الشعبوية.[32]

محددات الصراع

إن تغير المناخ هو عامل مضاعف للتهديد يؤدي إلى تفاقم الصراع بين الفئات الهشة، من المرجح أن يظهر الصراع من خلال الندرة وزيادة التوترات العرقية، ومن المهم أيضا ملاحظة أن محددات الصراع القائمة على أساس العرق والندرة لا تحدث بمعزل عن غيرها، لمصطلح الندرة آثار واسعة في مجال الهجرة المناخية، شح المياه والغذاء والأراضي الصالحة للزراعة يشجع الهجرة نفسها والصراع بين الجماعات المهاجرة، وتؤدي ندرة الموارد في البلدان النامية بانتظام إلى الهجرة الحضرية، ثبت أن الهجرة من الريف إلى الحضر نتيجة للندرة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالصراع العنيف.[33]

والمصدر الرئيسي الثاني للصراع بين اللاجئين البيئيين ناجم عن التوتر العرقي، وقد تحدث توترات إثنية بين مجموعات مهاجرة مختلفة أو بين المهاجرين والبلدان المضيفة، إن ضغوط الهجرة تعزز التضامن داخل المجموعة وتعزز عقلية نحن ضدهم وبالتالي تعزز

الصراع بين المهاجرين البيئيين الذين ينتمون إلى مجموعات عرقية مختلفة، في تحليل لـ 38 هجرة ناجمة عن المناخ، وجد رافيل روفيني (Rafel Reuveny) (2007) أن الدين و/أو العرق لعبوا دورًا في تشجيع العنف في 7 حالات، ومع ذلك، في جميع الحالات السبع، وقع العنف بين الجماعات المهاجرة وليس بين المهاجرين والبلدان المستقبلة.[34]

2.2.3أمننة تغير المناخ وأطر الأمننة

تم تأطير اللاجئين والمهاجرين لأول مرة على أنهم قضايا أمنية في نهاية الحرب الباردة، مدرسة كوبنهاغن هي واحدة من اثنين من الأساليب البنائية الشائعة المستخدمة لشرح الأمن، تشرح مدرسة كوبنهاغن تحركات الأمننة من خلال الكلام، بمجرد الادعاء بأن القضية تشكل تهديدًا أمنيًا، ترفع من قبل المسؤولين إلى سياسات الطوارئ وبالتالي يدعي المسؤول الحق في استخدام أي وسيلة ضرورية لتعامل معها، استخدم السياسيون الأمريكيون والنخبة بناء التهديد النفسي الذي وصفته مدرسة كوبنهاغن للأمننة الهجرة منذ نهاية الحرب الباردة، النهج البنائي الثاني، مدرسة باريس، يتفق مع مدرسة كوبنهاغن على أن الأمن قوة سياسية قوية. ومع ذلك، وجدت مدرسة باريس أن الأمننة يتم إنشاؤها من خلال ما يسمى أحيانًا التحركات اليومية للأمن، يمكن الحصول على هذه التحركات اليومية من شبكة معقدة من الممثلين الذين يعملون معًا لتحويل كيفية إدراك الفكرة، تعمل إجراءات مثل المراقبة والتحركات البيروقراطية على تعزيز القلق العام وإعادة صياغة قضية ما باعتبارها تهديدًا للأمن القومي.[35]

والإطار الثالث للأمننة هو إطار الأمن الإنساني، تم نشر إطار الأمن الإنساني من قبل علماء الهجرة المناخية وعلى عكس مدرستي كوبنهاغن وباريس، يعترف إطار الأمن الإنساني بفعالية الأمن، لكنه يعتبره أداة... «لنشر التهديدات الأمنية بطرق استباقية وشاملة وتعاونية». يريد إطار الأمن الإنساني في النهاية تغيير التفاهمات العامة للأمن. في الغرب، يُفهم الأمن عمومًا على أنه الأمن القومي. ومع ذلك، إذا فهمنا المصطلح الهجرة أو اللجوء في سياق الأمن الإنساني، فإننا سنكون قادرين على نزع الطابع السياسي وبتالي التعاطف مع مجموعات المهاجرين بشكل أكثر فعالية، تم انتقاد إطار الأمن الإنساني لكونه أداة للنشاط وليس أساسًا في الأوساط الأكاديمية، ومع ذلك، فإن هذا الإطار يساهم هو إعادة النظر في حقوق المهاجرين المناخية. [36]

3.2.3آثار الأمننة على اللجوء والهجرة البيئية

بغض النظر عن الإطار التفسيري، ليس هناك شك في أن أمننة الهجرة جار، بعد الهجمات على 11/9 بدأت الحكومات في ربط الهجرة بالإرهاب الدولي من خلال الخطاب، تصف هامرستاد (Hammerstad) هذا الانتقال عندما كتبت، «الخطاب غير المتبلور ولكن القوي لـ... 1990»، أصبح الآن مصحوبًا بأعمال خطاب مثيرة للقلق تصور... طالبي اللجوء والمهاجرين باعتبارهم تهديدات للأمن القومي "، وكما ذُكر أعلاه، فإنه بمجرد أمننة قضية ما، غالباً ما يتم تناولها خارج نطاق «السياسة العادية»، وتدابير السياسة غير العادية المتمثلة في الأوامر التنفيذية المفرطة والقانون غير الملزم، تقوض العملية الديمقراطية وترفع الأمن القومي فوق الأمن الإنساني.[37]

ومن الأمثلة الصارخة على ذلك إساءة إدارة دونالد ترامب للمهاجرين من أمريكا اللاتينية، خطاب ترامب المناهض للمهاجرين ليس جديدًا، لكنه يجسد تمامًا الآثار الأمنية لأفعال الكلام وكيف تُترجم أعمال الخطاب هذه إلى انتهاكات للسلطة وانتهاكات لحقوق الإنسان، لم تقتصر الأنظمة الشعبوية على إعاقة حقوق المهاجرين فحسب، بل عززت أيضًا الصور النمطية القديمة التي تعزز التضامن المحلي داخل المجموعة.[38]

تظل قوى الأمننة قوية للغاية ولها مخاطر خاصة بها بغض النظر عن نوعية المهاجرين واللاجئين، ترى المدرستان الفكريتان الرئيسيتان تحت المظلة البنائية، مدرسة كوبنهاغن ومدرسة باريس، أن بناء التهديدات وسيلة لزيادة سلطة الدولة، ومع ذلك، مع بدء العديد من الدول الغربية في تفضيل الأنظمة الشعبوية أصبحت الأمننة تستخدم لتعزيز الهوية القومية، وتجاهل الحريات الأساسية وحقوق الإنسان لكل من المهاجرين والمواطنين، إذ ساهمت في تزايد القومية والعنف العرقي في الغرب، ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن الشمال العالمي ليس لديه التزام أخلاقي ومصلحة راسخة في معالجة آثار الهجرة المناخية.[39]

الشمال الصناعي العالمي مسؤول في الغالب عن ارتفاع منسوب مياه البحر والجفاف والتقلبات المناخية العامة في كوكب الأرض . وبدلا من دخول عالم محصن، يجب على الشمال الصناعي أن يتخذ إجراءات دولية استباقية للتصدي للهجرة المناخية. وهناك حاجة ماسة إلى التعاون الدولي الذي يشجع مرونة الهياكل الأساسية والقدرة الاقتصادية ويخلق استقرارا طويل الأجل في جميع أنحاء جنوب الكرة الأرضية. ويمكن أن يكون للتحسينات التكنولوجية البسيطة آثار كبيرة على تحسين الأمن الإنساني في مواجهة تغير المناخ. يجادل هوفمان (Hofmann) بأن تبديل مواقد حرق الخشب التي تزود 70٪ من طاقة الريف الأفريقي بمواقد الطهي والمصابيح الشمسية يمكن أن يكون لها فوائد بعيدة المدى، لن يؤدي الانتقال بعيدًا عن مواقد حرق الأخشاب إلى تقليل الانبعاثات فحسب، بل سيقلل من معدلات إزالة الغابات وبالتالي التحكم في التعرية وإمدادات المياه العذبة، كل هذه عوامل تحسن المرونة المناخية وتقلل من الحاجة إلى الهجرة، من خلال معالجة الأسباب الجذرية للهجرة المناخية، تعمل هذه السياسة في المصلحة الجماعية للعالم من خلال تعزيز الأمن الإنساني والمرونة الاقتصادية العالمية.[40]

3.3 الأمن الإنساني مقاربة لمواجهة تغير المناخ واللجوء البيئي

تؤثر التغيرات البيئية والمناخية على الناس في سياقهم المحلي، وهذا ما يهتم به نهج الأمن الإنساني، الذي يركز على النتائج التي تمس الحريات الإنسانية الأساسية في سياق محلي، و يشير سين وساداكو أوغاتا (Sadako Ogata) إلى أن الأمن الإنساني مصمم «لحماية الجوهر الحيوي لجميع أرواح البشر بطرق تعزز الحريات الإنسانية وازدهار الإنسان»، وبالتالي، فإن نموذج الأمن الإنساني هو نهج يركز على الناس ويركز على حريتين رئيسيتين لضمان الحماية وإمكانية الوصول إلى التحرر من العوز والتحرر من الخوف.

ويحدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جانبين رئيسيين للأمن الإنساني : الأول، السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والقمع، والثاني، الحماية من الاضطرابات المفاجئة والضارة في أنماط الحياة اليومية، نتيجة لذلك، تهيمن سمتان على منصة الأمن الإنساني، عدم المساواة – التي تولد أوجه عدم تناسق تؤدي إلى تهديدات مزمنة، والضعف (الاجتماعي والمادي والبيئي) –

مما قد يؤدي إلى اضطرابات ضارة في الحياة اليومية، و انعدام الأمن البيئي هو «الضعف المزدوج» للتخلف والإفقار الذي يضاعفه التغير البيئي الناجم عن الإنسان.[41]

القابلية للتأثر أو القابلية للعطب، باعتبارها مكونًا رئيسيًا للأمن الإنساني، تركز إلى حد كبير على نتائج الضغوط المتعددة التي تؤثر على الرفاهية، ومع ذلك، فإن القابلية للتأثر لا تتوقف على الضغوط البيئية ولكنها «حالة أساسية موجودة مسبقًا» يمكن الكشف عنها من خلال فحص بعض الضغوطات، فالقابلية للتأثر أو الهشاشة تعني تعرض المجتمع للضغوط البشرية والفيزيائية الحيوية التي تزيد أو تقلل من الضعف مما يؤثر على الرفاهية الإنسان، وبما أن القابلية للتأثر تنبع من التغير المناخي، فإن الأمن الإنساني هو قدرة النظم البشرية على الاستجابة للصدمات أو الضغوط الناجمة عن التغيرات البيئية والتخفيف من حدتها من أجل التعافي أو التكيف، و القدرة على التكيف، بوصفها قدرة داخلية على الاستجابة، تتوقف على كل من القدرة الاجتماعية – السياسية والاقتصادية المحلية، التي لا تتشكل بدورها بالظروف المحلية فحسب، بل أيضا بالدوافع الهيكلية العالمية التي تنشأ في النظم الاقتصادية والسياسية العالمية، ولذلك، فإن التفاوت النسبي عنصر هام ثان للأمن الإنساني يولد في جزء كبير منه القدرة على التكيف مع الضغوط البشرية والبيئية.[42]

وبالتالي، فإن عدم المساواة والقابلية للعطب أمران أساسيان لفهم الآثار المناخية في سياق الأمن الإنساني ويتطلبان دراسة الظروف المحلية الخاصة بالسياق وتأثير الديناميات العالمية على القدرة المحلية على التكيف، في النهاية، يعتبر الأمن الإنساني «حالة متغيرة حيث يتمتع الناس والمجتمعات بالقدرة على إدارة الضغوط على احتياجاتهم وحقوقهم وقيمهم»، إنه متغير لأنه ليس كل الناس آمنين على قدم المساواة في المكان والزمان، مما يؤكد الحاجة إلى دراسة الظروف المحلية في ضوء التغيرات المناخية المحددة، ويشدد التعريف أيضا على كل من الاحتياجات والحقوق، مما يوحي بالحاجة إلى فهم أوجه القصور أو أوجه الضعف الأساسية في سياق محلي (وكيف تتأثر بالتغيرات البيئية والمجتمعية)، وكيف يؤثر تغير أوجه الضعف على الأمن الذي يمس بالحقوق القانونية والسياسية الهامة، يشير هذا، كما يشير بارنيت (Barnett) وأدجر(Adger)، إلى أنه على الرغم من أن تركيز الأمن الإنساني ينصب على الفرد، إلا أن هناك عمليات منهجية بشرية وبيئية تؤثر على السياق والفضاء الذي يتفاعل فيه الفرد.[43]

ويتيح وجود إطار موجه نحو الأمن الإنساني لتقييم حالات تغير المناخ اتباع نهج أكثر دقة يبرز الاحتياجات الأساسية للبشر وتنميتهم وحقوقهم. في هذا السياق، يوفر الأمن الإنساني نموذجًا لفهم أوضح لتأثيرات المناخ لأنه يمكننا التعرف على التغيرات المحلية في المناخ ووصفها وقياسها لكيفية تأثير التغيرات المحلية في المناخ على الناس في مساحاتهم السياقية، كما يمكننا من دراسة الواجبات والالتزامات المترابطة التي قد ترتبط أو يجب أن ترتبط بتلك الآثار على الناس من تغير المناخ السريع، وهذا يؤكد أهمية العمليات الهيكلية العالمية، وقدرة الأفراد على الوصول إلى رأس المال الطبيعي والاقتصادي والاجتماعي كوسيلة لتلبية احتياجاتهم الأمنية في حيز محدد.[44]

4. خاتمة:

يعد تغير المناخ من أبرز التهديدات للأمن الإنساني بأبعاده المختلفة ولكنه لا يكتفي بأن يكون تهديدا رئيسيا بل يصبح في حالات أخرى عاملا مضاعف للتهديد، ويتضح ذلك في ظاهرة اللجوء البيئي، هذه الظاهرة –اللجوء البيئي– التي تؤدي بدورها إلى تفاقم الصراع وعدم اليقين ومضاعفة تهديدات الأمن الإنساني.

ومن خلال اعتماد مقاربة الأمن الإنساني في معالجة تغير المناخ وأثارة والتي تعد ظاهرة اللجوء البيئي أبرزها يمكن التعامل بشكل فعال مع هذه الظاهرة، إذ تشجع مقاربة الأمن الإنساني المشاركة في توفير رؤى مفصلة للتحديات المختلفة التي تواجهها مختلف الفئات داخل المجتمعات المحلية والمناطق، وتسمح بإيجاد حلول تعالج أوجه الضعف، مع بناء القدرة على التكيف وحماية سبل العيش في الأجل الطويل، ومن خلال دعم الإجراءات المجتمعية، تهدف مقاربة الأمن الإنساني إلى الحد من مخاطر الكوارث، والاستخدام المستدام والعادل للموارد البيئية، وتعزيز المجتمعات السلمية والمزدهرة.

من جهة أخرى يجب أن يصبح اللاجئ البيئي محور مناقشة في السياسة الدولية، من خلال فصل الهجرة عن الأمن القومي، واعتبارها تهديدا للأمن الإنساني، إن إعادة دمج حقوق المهاجرين سيفسح المجال لتغيير ذي مغزى ويعزز السياسات التي تعالج جذور القضية، وسيضطلع المجتمع الدولي بدور أكثر نشاطا. يجب على الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الاعتراف بالهجرة المناخية باعتبارها القضية لجوء، كل ذلك في إطار من التعاون الأكاديمي.

إذ لا يوجد تعريف واضح لما يشكل اللاجئين البيئيين ولا أي اتفاق ملزم قانوناً لحماية حقوقهم. على الرغم من عدم وجود حماس داخل المنظمات الدولية والإرادة السياسية من جانب البلدان غير المعرضة للخطر (بما في ذلك البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء)، فإن عددًا من خرائط الطريق توفر مبادئ توجيهية لإنشاء نظام قانوني للاجئين البيئيين.

أحد الطرق الممكنة هو تضمين المصطلح في تعريف الأمم المتحدة الحالي للاجئين، وهذا ممكن من خلال بروتوكول جديد للتعامل مع اللاجئين البيئيين أو تعديل التعريف الحالي ليشمل اللغة البيئية.

---

[1]Haneen Hatem Hammad Ghadban , Ahmed Ali Mohamed, Environmental security and international responsibility in international politics ,**Tikrit Journal For Political Sciences**, N1 ,V32, 2023, p72.

[2] زكية بهلول، تغير المناخ وحقوق المرأة، **مجلة دراسات وأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد3، المجلد10، 2018، ص370.

[3] نفس المرجع ، ص370.

[4] ندى عاشور عبد الظاهر، التغيرات المناخية وآثارها على مصر، **مجلة أسيوط للدراسات البيئية**، المجلد2015، العدد41، 2015، ص3.

[5] نفس المرجع، ص3.

[6] Common Security 2022, **For Our Shared Future**, the Olof Palme International Center, International Peace Bureau (IPB) and International Trade Union Confederation (ITUC),Stockholm 2022, p18. https://commonsecurity.org/common-security-2022-report/, consulted on 15/08/2023, at13 :12

[7]Ibid, p19.

[8] Idem

[9] Mirko Zambelli, Putting people at the centre of the international agenda: the human security approach , **Die Friedens-Warte**, Vol. 77, No. 1/2, p 175.

[10] ريم عبد المجيد، انعكاسات تغير المناخ على أبعاد الأمن الإنساني، **أفاق آسيوية**، المجلد7، العدد 12، 2023، ص85.

[11] آية بدر، الإرهاب والحروب المناخية وعسكرة المناخ..معضلة الأمن والمناخ بين الواقع والتهديدات المستقبلية، **مجلة آفاق مناخية**، العدد 2، 2023، ص13.

[12] نفس المرجع، ص14.

[13] Lorraine Elliott, Human security/environmental security, **Contemporary Politics**,vo21,N1,2015, p17,

[14] idem

[15] شيماء عادل مصطفي يوسف و نورهان محمود امين احمد، **التغير المناخي وأثره على الأمن الإنساني دور منظمة الأمم المتحدة 2012–2022**، تم الإطلاع على الموقع في 2023/08/25، على الساعة 15:58، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية، https://democraticac.de/?p=90803،

[16] خديجة عرفة، الأمن الإنساني في ظل التغيرات المناخية...تحديات متزايدة، **مجلة السياسية الدولية**، 2022، https://www.siyassa.org.eg/News/18422

[17] ليلى بوغازي، مليكة آخام، التغيرات المناخية: التحدي المحدق على الأمن الإنساني، **مجلة الحقوق والحريات**، المجلد 9، العدد02، ص525.

[18] نفس المرجع، ص525.

[19] خديجة عرفة، مرجع سبق ذكره.

[20] Sam Meade, Climate Migration and Human Security, **IPE 401-Senior Thesis Seminar**, May 10, 2021, p4.

[21] Nina Höing & Jona Razzaque, Unacknowledged and unwanted? 'Environmental refugees' in search of legal status, **Journal of Global Ethics**, N1,V8 , 2012,p26.

[22] Idem

[23]Ibid, p22.

[24] Sam Meade, op.cit, p4.

[25] Nina Höing & Jona Razzaque, op.cit,p22.
[26] Idem
[27]Ibid, P23.
[28] ليلى بوغازي، مليكة آخام، مرجع سبق ذكره، ص530.
[29] Jason Goulah, Conceptualizing Environmental Refugees in Education: A Transformative Language-Learning Framework, Indigenous, and Minority Education: Studies of Migration, **Integration, Equity, and Cultural Survival**, vo4, N3, 2010, p193.
[30] Sam Meade, op.cit, p4.
[31] Ibid, P5.
[32] Ibid, p6.
[33]Idem.
[34] Ibid, p7.
[35] Ibid, p8.
[36] Idem
[37] idem
[38] Ibid, p9.
[39] Idem
[40] Idem
[41] P. Brian Fisher, Climate change and human security in Tuvalu, Global Change, **Peace & Security**, vo23, N 3, 2016, p296.
[42] Ibid, p297.
[43]Idem
[44] Idem

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. خديجة عرفة، الأمن الإنساني في ظل التغيرات المناخية...تحديات متزايدة، **مجلة السياسية الدولية**، 2022، https://www.siyassa.org.eg/News/18422

2. زكية بهلول، تغير المناخ وحقوق المرأة، **مجلة دراسات وأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد3، المجلد10، 2018، ص370.

3. شيماء عادل مصطفي يوسف و نورهان محمود امين احمد، **التغير المناخي وأثره على الأمن الإنساني دور منظمة الأمم المتحدة 2012–2022**، تم الإطلاع على الموقع في 2023/08/25، على الساعة 15:58، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية، https://democraticac.de/?p=90803،

4. ليلى بوغازي، مليكة آخام، التغيرات المناخية: التحدي المحدق على الأمن الإنساني،**مجلة الحقوق والحريات**، المجلد 9، العدد02، ص 525، 530.

5. ندى عاشور عبد الظاهر، التغيرات المناخية وآثارها على مصر، **مجلة أسيوط للدراسات البيئية**، المجلد 2015، العدد41، 2015، ص3.

6. ريم عبد المجيد، انعكاسات تغير المناخ على أبعاد الأمن الإنساني، **أفاق آسيوية**، المجلد7، العدد 12، 2023، 85.

7. آية بدر، الإرهاب والحروب المناخية وعسكرة المناخ..معضلة الأمن والمناخ بين الواقع والتهديدات المستقبلية، **مجلة آفاق مناخية**، العدد 2، 2023، ص ص14،13.

المراجع الأجنبية

1. Common Security 2022, **For Our Shared Future**, the Olof Palme International Center, International Peace Bureau (IPB) and International Trade Union Confederation (ITUC),Stockholm 2022, pp18,19.

2. Haneen Hatem Hammad Ghadban , Ahmed Ali Mohamed, Environmental security and international responsibility in international politics ,**Tikrit Journal For Political Sciences**, N1 ,V32, 2023, p72.

3. Jason Goulah, Conceptualizing Environmental Refugees in Education: A Transformative Language-Learning Framework, Indigenous, and Minority Education: Studies of Migration, **Integration, Equity, and Cultural Survival**, vo4, N3, 2010, p193.

4. Lorraine Elliott, Human security/environmental security, **Contemporary Politics**,vo21,N1,2015, p17.

5. Mirko Zambelli, Putting people at the centre of the international agenda: the human security approach , **Die Friedens-Warte**, Vol. 77, No. 1/2, p 175.

6. Nina Höing & Jona Razzaque, Unacknowledged and unwanted? 'Environmental refugees' in search of legal status, **Journal of Global Ethics**, N1,V8 , 2012,pp22,26.

7. P. Brian Fisher, Climate change and human security in Tuvalu, Global Change, **Peace & Security**, vo23, N 3, 2016, pp296,297.

8. Sam Meade, Climate Migration and Human Security, **IPE 401-Senior Thesis Seminar**, May 10, 2021, pp4,9.